

جهة لتحديد الاشتراطات الصحية والمواصفات الفنية للصندوق

السماح بالترخيص للدراجات النارية بنقل طلبات من المطاعم للمنازل

السكنية ولا يسمح بإقامتها داخل المناطق السكنية. كما أوضح في رده على اقتراح العضو مانع العجمي، بشأن تحويل الإشارة الكائنة في شارع الشيخ سالم صباح السالم «الفصل بين منطقة المهولة والفتاس الزراعي» إلى دور، بأن هذا الشارع يفصل بين منطقتين من ذات الكثافة العالية يتم استيعابها من خلال الإشارة المرورية موضوع الدراسة، وعليه فلا يمكن تحويل الإشارة إلى دور.

وأشار في رده على سؤال آخر بشأن اهدار المسال العام بمدينة صباح الاحمد السكنية، إلى أن التنسيق حتى تاريخه مازال مستمرا وبصفة عاجلة بين وزارة الكهرباء والماء والبلدية ووزارة الأشغال العامة لإمكانية تخصيص مسارات مناسبة من الناحية التنظيمية، كما تحيطكم علما بأن البلدية ليست الجبهة المسؤولة عن ترسية المشاريع المستوفية شروط تخصيصها التابعة لوزارة الكهرباء والماء.

اللجنة فقد شاركت بعدد 3 ورقات عمل في المنتدى الأول لكود البناء الذي أقيم في دولة قطر في الفترة ما بين 10/10/2011. وقد ساهمت مساهمة كبيرة وشاركت في عضوية اللجنة العليا لتوحيد كودات بناء خليجية «موحد»، وذلك من خلال تشكيل عدد سبعة فرق فنية للكودات ترأست الكويت اثنين منها وهما «اللجنة الفنية لمقاومة الحريق» - «اللجنة الفنية للمباني الخضراء والاستدامة» كما أضافت الكويت مقترحا بإنشاء لجنة فنية من الطاقة لها تتميز به منطقة الخليج العربي بأنواع متنوعة من الطاقة والتي تعطيها طابعاً مميزاً، بالإضافة إلى العديد من الأنشطة والمشاركات والأعمال التخصصية.

وقال في رده على الاقتراح المقدم من العضو زيد العازمي، بشأن عمل جسر سربن للمشاة بمنطقة فهد الأحمد، أحدهما بين القطعتين 1 و 2 والثاني بين القطعتين 3 و 4، إن جسر المشاة يتم تنفيذها على الطرق الرئيسية التي تفصل بين المناطق

كودات البناء الوطنية للكويت برئاسة البلدية وعضوية بعض الجهات، تنفيذاً بأنه لم تحدد مدة عمل اللجنة لانتهائها من اعداد كودات البناء الوطنية، علماً بأن أعمال اللجنة تعتبر من الاعمال المستمرة والتي تتطلب التطوير المستمر. كما أنه بموجب قرار مجلس الوزراء تم تأكيد القرار على أن تمارس كودات البناء الوطنية على أحد المشاريع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيل اللجنة، وعليه فقد تم تحديد الكودات الوطنية التي يمكن أن يتم تطبيقها على أحد المشاريع ومراجعتها واعتمادها مبدئياً صالح لحفظ المواد الغذائية بفترة ليست بالقليلة وأن يكون محكم الأغلاق كي لا يتعرض للأبخرة والأتربة والغازات المنبعثة من الدراجة النارية.

وفي رده على سؤال آخر أوضح أنه بناء على قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 1145 المتخذ بتاريخ 2010/8/2 والخصاص رقم (2010/39) وبموجب

بموجب بالتنسيق مع لجان من مجلس التعاون فقد أوضح أنه على الرغم من حداثة

بالإضافة للترخيص الصحية لحسن ورود الرأي القانوني صراحة ودون أي اجتهاد في تفسير اللائحة. أما بالنسبة لباقي المحافظات فلم يتم إصدار أي تراخيص لتلك الدراجات. وعليه نقترح ما يلي:

● السماح بالترخيص للدراجات النارية نظراً لسهولةتها في التنقل وعدم إصدار صوت موهج غير مزعج للسكان.

● أن تكون هناك جهة خاصة هي التي تحدد الاشتراطات الصحية والمواصفات الفنية الخاصة في الصندوق للحفاظ للأغذية التابع للدراجة النارية والتأكد من أنه صالح لحفظ المواد الغذائية بفترة ليست بالقليلة وأن يكون محكم الأغلاق كي لا يتعرض للأبخرة والأتربة والغازات المنبعثة من الدراجة النارية.

وفي رده على سؤال آخر أوضح أنه بناء على قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 1145 المتخذ بتاريخ 2010/8/2 والخصاص رقم (2010/39) وبموجب

الشهاب: تعديل لوائح البناء ومنع سكن العزاب في «النموزجية»

تم تحديد صلاحياته بعد توسع رقعة الكويت العمرانية ومع هذا كان يشترع قوانين عمرانية وكان يخرج بنتائج مشرفة عن طريق المشاريع الإنشائية، إلى أن تم تطبيق قانون 2005/5 الذي حيد المجلس وجعله مجلساً استشارياً فقط، وهذا القانون يعد رصاصة رحمة أطلقت في عنق المجلس البلدي الذي بات دون صلاحيات حالياً. وأعلن الشهاب في حال وصوله إلى المجلس البلدي ستكون من أولوياته تعديل مواد لائحة الأغذية التي سببت انتشار المواد الغذائية الفاسدة في البلد، ومن جهة أخرى بين الشهاب أن المرسوم الأميري رقم

لتفسير هذه البنود وتحديد نوعية وسائل النقل التي يصدر لها ترخيص صحي من البلدية بالإضافة إلى ذكر المواصفات الفنية والاشتراطات الصحية اللازم توافرها للترخيص وخاصة الدراجات الهوائية والدراجات التي تعمل بالوقود والتي كُثرت في الطرق والحارات التي لها علاقة بالمواد الغذائية. علماً بأن بلدية العاصمة سبق أن رخصت عدد 100 ترخيص صحي للدراجات النارية بناء على القرار الوزاري رقم (2009/301) مادة 24 بند رقم 1 ولكن لاحقاً صدر قرار مدير الإدارة بعد الاجتماع مع موظفي الإدارة بعدم إصدار أو تجديد تراخيص صحية صدرت سابقاً للدراجات النارية لحين افادتنا بالرأي القانوني من الإدارة القانونية وتحديد نوعية وسائل النقل صراحة والشروط الواجب توافرها.

أما بخصوص تراخيص الاعلانات على الدراجات النارية فإن القرار الوزاري رقم (2006/172) بشأن لائحة الاعلانات المادة السابعة الخاصة

والتي تشهد الازدحام المروري وسوء المداخل والمخارج في ظل وجود جميع أنشطة البناء بداخلها وسكن خاص واستثماري وتجاري أيضاً، مبيناً أن هناك العديد من الحلول لهذه المشكلة والتي سيتم طرحها خلال الوصول إلى المجلس البلدي. وأوضح أن المجلس البلدي أصبح مغيباً بأمر القانون، مشيراً إلى أن المجلس البلدي بلا صلاحيات، وهو أشبه ما يكون بالظهير مقطوع الجناب، مضيفاً أن قانون 2005/5 انتهى صلاحيات المجلس البلدي التي كان يتمتع بها بعد أن كان المجلس منذ تأسيسه صاحب كل القرارات التي تمهيداً للبلاد أن



م. أحمد الصبيح

أقترحت البلدية السماح بالترخيص للدراجات النارية التي تقوم بنقل الطبايا والأغذية إلى المنازل بسهولة تنقلها وعدم إصدار أصوات مزعجة. وقال مدير عام البلدية م. أحمد الصبيح في رده على سؤال م. اشواق المصنف بشأن اوضاع تلك الدراجات: إنه بعد الدراسة والإطلاع على القرار الوزاري رقم (2009/301) بشأن لائحة الأغذية تبين أن المادة الرابعة والعشرين بنسب رقم (1) من القرار المذكور تنص على الآتي:

«أن تكون وسيلة النقل مخصصة للمواد الغذائية فقط سواء المبردة أو المجمدة ومحكمة الإغلاق ولا يتم استخدامها لنقل مواد تؤثر على المادة الغذائية» ومن ذلك يتضح لنا أن المادة ذكرت وسائل النقل بشكل عام ولم تذكر نوعية وسائل النقل أن كانت دراجة هوائية أو سيارة أو قاطرة.. الخ. ولكن أعطت اللائحة الاجتهاد وتحديد نوعية وسيلة النقل اللازمة المعنية.

لذا قامت إدارة التراخيص بمخاطبة الإدارة القانونية

لجنة لدراسة كراسة تأهيل مخازن حفظ المواد الغذائية المستوردة

الحكومية والأمنية والتنسيق معها للحصول على بعض المعلومات والإحصاءات المطلوبة حول الموضوع.

يؤوض للجنة القيام بالكشف الميداني على المخازن والتجهيزات الأخرى المقدمة يطلب تأهيلها في حدود محافظات ومناطق الكويت ومن ضمنها المناطق الحدودية للاطلاع على مدى توافر الشروط والمواصفات الصحية والفنية والقدرة الاستيعابية المكانية والتجهيزات المتوفرة في تلك المخازن.

● تقوم اللجنة بإعداد تقرير يتضمن نتائج الدراسة وكراسة التأهيل ويتم رفعه إلى مدير عام البلدية لاعتماده تمهيداً لعرضه على لجنة المشتريات

● تعقد اللجنة اجتماعاتها بدعوة من رئيس اللجنة أو نائبه في حالة غياب رئيس اللجنة بعد الدوام الرسمي ولا يصح اجتماعها إلا بحضور أغلبية الأعضاء.

● مدة عمل اللجنة (30 يوماً) اعتباراً من تاريخ الاجتماع الأول ويجوز تمديده لمدد أخرى بناء على حاجة العمل.

● اللجنة أن تستعين بمن تراه مناسباً من ذوي الخبرة والمختصين بالبلدية لحضور اجتماعاتها أو أثناء عملية الكشف.

● تعقد اللجنة اجتماعاتها في غير أوقات الدوام الرسمي وتصنف اللجنة بالفرقة (1) من الفئات المنصوص عليها في قرار مجلس المدينة بالجهات الحكومية.

● على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره ويلغى كل ما يخالفه من قرارات سابقة.

أصدر مدير عام البلدية م. أحمد الصبيح قراراً بتشكيل لجنة لدراسة وإعداد كراسة تأهيل مخازن وتخزين المواد الغذائية المستوردة

والتجهيزات الأخرى برئاسة مدير إدارة أنظمة الخدمات البلدية وعضوية كل من عبدالمحسن المطيري نائباً للرئيس، المستشار - ممثلاً عن الإدارة القانونية، مدير إدارة تراخيص الخدمات عديدة فرع بلدية حولي - ممثلاً عن قطاع محافظتي حولي ومبارك الكبير، مدير إدارة تراخيص الخدمات البلدية - فرع بلدية العاصمة - ممثلاً عن قطاع محافظتي العاصمة والجهد، مدير إدارة تراخيص الخدمات البلدية - فرع بلدية الفروانية، ممثلاً عن قطاع محافظتي الفروانية والأحمدي، عبدالعزيب فهد، عادل الطاهر، طارق الخراز، خالد المخيزم وعادل الحمد.

(الاختصاصات)

تختص اللجنة بإجراء الدراسة اللازمة لإعداد الشروط والمواصفات الفنية والصحية المطلوبة والكشف الميداني وإعداد كراسة تأهيل مخازن وحفظ وتخزين المواد الغذائية المستوردة بجميع أنواعها الطازجة والمبردة والمثلجة والمجففة والمعبأة والمصنعة بجميع أنواعها وأشكالها وأحجامها وأوزانها وكمياتها وحالتها وقدرتها الاستيعابية التخزينية والتجهيزات الأخرى اللازمة.

● يفوض رئيس اللجنة بالتنسيق مع مقدمي طلبات التأهيل بالمقابلة الشخصية مع الممثل القانوني للجهة طالبة التأهيل وأستبضاح المستندات والمعلومات والإطلاع على ما يلزم من مستندات وطلبها.

تفوض اللجنة بمخاطبة الوزارات والهيئات

التي تشهد الازدحام المروري وسوء المداخل والمخارج في ظل وجود جميع أنشطة البناء بداخلها وسكن خاص واستثماري وتجاري أيضاً، مبيناً أن هناك العديد من الحلول لهذه المشكلة والتي سيتم طرحها خلال الوصول إلى المجلس البلدي. وأوضح أن المجلس البلدي أصبح مغيباً بأمر القانون، مشيراً إلى أن المجلس البلدي بلا صلاحيات، وهو أشبه ما يكون بالظهير مقطوع الجناب، مضيفاً أن قانون 2005/5 انتهى صلاحيات المجلس البلدي التي كان يتمتع بها بعد أن كان المجلس منذ تأسيسه صاحب كل القرارات التي تمهيداً للبلاد أن

أصدر مدير عام البلدية م. أحمد الصبيح قراراً بتشكيل لجنة لدراسة وإعداد كراسة تأهيل مخازن وتخزين المواد الغذائية المستوردة

والتجهيزات الأخرى برئاسة مدير إدارة أنظمة الخدمات البلدية وعضوية كل من عبدالمحسن المطيري نائباً للرئيس، المستشار - ممثلاً عن الإدارة القانونية، مدير إدارة تراخيص الخدمات عديدة فرع بلدية حولي - ممثلاً عن قطاع محافظتي حولي ومبارك الكبير، مدير إدارة تراخيص الخدمات البلدية - فرع بلدية العاصمة - ممثلاً عن قطاع محافظتي العاصمة والجهد، مدير إدارة تراخيص الخدمات البلدية - فرع بلدية الفروانية، ممثلاً عن قطاع محافظتي الفروانية والأحمدي، عبدالعزيب فهد، عادل الطاهر، طارق الخراز، خالد المخيزم وعادل الحمد.

(الاختصاصات)

تختص اللجنة بإجراء الدراسة اللازمة لإعداد الشروط والمواصفات الفنية والصحية المطلوبة والكشف الميداني وإعداد كراسة تأهيل مخازن وحفظ وتخزين المواد الغذائية المستوردة بجميع أنواعها الطازجة والمبردة والمثلجة والمجففة والمعبأة والمصنعة بجميع أنواعها وأشكالها وأحجامها وأوزانها وكمياتها وحالتها وقدرتها الاستيعابية التخزينية والتجهيزات الأخرى اللازمة.

● يفوض رئيس اللجنة بالتنسيق مع مقدمي طلبات التأهيل بالمقابلة الشخصية مع الممثل القانوني للجهة طالبة التأهيل وأستبضاح المستندات والمعلومات والإطلاع على ما يلزم من مستندات وطلبها.

تفوض اللجنة بمخاطبة الوزارات والهيئات

بورسلي لتقليص الدورة المستندية والمحافظة على البيئة

مع تفعيل الخطط التي سبق ان وضعها لتتشجير الكويت، الامر الذي ستكون له انعكاسات على البيئة المحلية. أوضح بورسلي أنه سيسعى مع زملائه في المجلس البلدي في حال ترشحه بإذن الله تعالى إلى التفاسق على منظومة متكاملة لتجسيم الكويت واعدتها درة الخليج مرة أخرى وذلك عبر سواعد ابنائها من الشباب الذي يسعى لخدمة وطنه بشكل فعال، لافتاً إلى انه سيسعى أيضاً إلى تطوير العاصمة مع المحافظة على الهوية الكويتية وذلك للقضاء على الفوضى العمرانية التي بدأنا نراها حالياً في الأبراج التي يتم تشييدها دون مراعاة للاطر المعمارية التي يجب ان تتميز بها الكويت. وأشار بورسلي إلى ان اجندته ستكون قائمة على كل ما يخدم المواطن، ومن بين ذلك السعي

تنظيم الهيكل التنظيمي والاداري للبلدية، وضرورة أن تسود ثقافة التعاون بين المجلس البلدي ووزير البلدية وجهازه التنفيذي فألمجلس والبلدية يكمل أحدهما الآخر وتعاونهما سيسبب بلا شك في مصلحة الوطن والمواطن، وعلى وزير البلدية أن يأخذ في عين الاعتبار أن غالبية أعضاء المجلس البلدي هم أعضاء متخوئين. وأضاف بورسلي من القضايا المهمة التي سيسعى إلى إيجاد حلول عاجلة لها من خلال التنسيق بين جميع أجهزة الدولة هي المحافظة على البيئة، وذلك من خلال طرح منظومة متكاملة المعالم للنهوض بالوضع البيئي في جميع المجالات من خلال تطبيق سياسة التواب والعقاب على الجميع وذلك من أجل كويت الغد والاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في مجالات الحفاظ على البيئة وذلك بالتزامن

أكد المرشح خالد الشهاب ان هناك لوائح وقرارات معمولاً بها بالبلدية بحاجة إلى تعديل منها لائحة الأغذية ولوائح أخرى لم تنفذ بالإضافة إلى تطبيق اللوائح والأنظمة والقرارات الصادرة من المجلس البلدي والجهاز التنفيذي للبلدية مطالباً بمد يد التعاون بين المجلس البلدي والبلدية. وبين انه سيعمل على معالجة لائحة الأغذية خصوصاً في توفير مخازن خاصة بالبلدية يتم من خلالها حجز الأغذية الواردة حتى ظهور نتائجها بدلاً من النظام الحالي الذي يجعل به في البلد. وأضاف الشهاب أن هناك العديد من المناطق لابد ان يتم النظر لها مثل الجابرية وحولي



خالد الشهاب



راشد بورسلي

أكد مرشح المجلس البلدي في الدائرة الرابعة راشد بورسلي انه يضرع خارطة طريق للنهوض بالخدمات التي يحتاجها المواطن في معاملاته في البلدية وذلك من خلال التركيز على تقليص الدورة المستندية للمعاملات، وذلك عبر القضاء على الروتين والبيروقراطية التي تطارد المواطنين في معاملاتهم من خلال تطبيق نظام المبكنة للإجراءات بحيث يستطيع المواطن ان ينهي جميع معاملاته عبر الحكومة الإلكترونية وفق شروط محددة ومتعارف عليها عالمياً. وقال بورسلي في تصريح صحافي بمناسبة ترشحه في الدورة التكميلية للمجلس البلدي ان لديه حزمة من الأفكار التي تمت راسستها بشكل علمي وفني للمساعدة على إيجاد حلول عملية للاشكاليات التي يعاني منها المجتمع الكويتي وفي مقدمتها إعادة

العمر: ضرورة غربية عقود النظافة ووضع خطة لتحديد نسب البناء

من طرح الحلول لـ 110 آلاف طلب اسكاني او تقضي على البطالة هذا غير مصدق في القرن الـ 21 مؤكداً أن الضرورة باتت ملحة لاستحداث مثل هذه المدن والتي يشترط ان تكون بعيدة عن المدن الحالية لتخفيف الازدحامات المرورية ولكنها من الأهم ان يحترم عقل الإنسان بوجود خدمات حكومية بها. وشدد العمر على ضرورة استحداث مناطق خاصة بالعزاب المجاورين للمواطنين في مساهمهم، مؤكداً ان الحل في إنشاء مدن شاملة للحل في محتوياتهم بشكل كريم وتتعداهم عن المناطق المأهولة بالعوائل. مشدداً على أهمية فرض هيئة البلدية وتنمية الشعور لدى المواطنين والمقيمين بضرورة احترام القوانين واللوائح، داعياً وزير الدولة لشؤون البلدية إلى اعطاء القبايين في الجهاز التنفيذي صلاحيات تشمل من أجل تسريع العمل والقضاء على الروتين الإداري أو التأخير في إصدار القرارات. وأضاف يفترض بأعضاء المجلس البلدي أن يكونوا من اختيار الشعب وأنا ضد من يتواجد فيه من خلال التعيين بل يجب زيادة عدد الأعضاء لأن عضواً واحداً في كل منطقة يعتبر غير كاف فالعضو لا يستطيع ان يتحمل أعباء المنطقة بمفرده. وفضل العمر فصل المجلس البلدي عن البلدية ادياً ومالياً لأن الأمور متداخلة ومتشابكة مع بعضها فبالبلدية بها بعض المثالب التي تؤثر على الموظفين العاملين داخلها، متمنياً من أعضاء

أكد المرشح للانتخابات التكميلية للمجلس البلدي عن الدائرة الرابعة فيصل حسين العمر ان حقوق المجلس البلدي في الكويت مهزومة وليست كالجاس في الدول المتقدمة التي تستطيع اتخاذ قرارات مهمة ورئيسية لتنظيم البلاد، مشيراً إلى ان بعض موظفي المجلس مستاءون من عدم وجود مكاتب تستوعبهم. مشدداً على ضرورة توفير فرص العمل لتشريحة الشباب من الجنسين خاصة انهم يمتلكون من الشهادات والقدرات والمواهب ما هو كفيلاً بالنهضة التنموية الكبرى التي من شأنها تحقيق التنمية العامة في جميع المجالات. وأشار بدور المرأة ككل خاصة انها تعدل لك المجتمع وليس نصفه فقط حيث انها تقلدت العديد من المناصب التربوية والسياسية التي تؤهلها لأن تكون قادرة دائماً على تحمل المسؤولية، والمجتمع بدونها أصبح لا يستطيع المضي قدماً. وبين انه من المقترح على الهيئة الغربية عقود النظافة للوصول إلى أجود الخدمات ليل نهار والحد من الطرق التقليدية في النظافة، ووضع خطة لتحديد نسب البناء في جميع المناطق. مؤكداً على سرعة إنجاز المشاريع المعطلة للعمل على إنهاء المشاريع التنموية، وطالب بإنشاء مدن إسكانية جديدة للمساهمة في حل المشكلة الإسكانية والتي تضخمت ووصل الامر إلى أن الكويت التي تمتلك مليارات من الدنانير فوائض مالية تعاني

بعضوية كل من وزارات الصحة والداخلية والتجارة والبلدية والجمارك، ويكون من مهامه حماية الناس من الأغذية التي فقدت مواصفات الجودة الغذائية ومنعها من التداول في الأسواق (فالوقاية خير من العلاج). وبين أن الأمن الغذائي يتطلب إنشاء وحدتي الوقاية والمخزون الغذائي.

بعضوية كل من وزارات الصحة والداخلية والتجارة والبلدية والجمارك، ويكون من مهامه حماية الناس من الأغذية التي فقدت مواصفات الجودة الغذائية ومنعها من التداول في الأسواق (فالوقاية خير من العلاج). وبين أن الأمن الغذائي يتطلب إنشاء وحدتي الوقاية والمخزون الغذائي.

بعضوية كل من وزارات الصحة والداخلية والتجارة والبلدية والجمارك، ويكون من مهامه حماية الناس من الأغذية التي فقدت مواصفات الجودة الغذائية ومنعها من التداول في الأسواق (فالوقاية خير من العلاج). وبين أن الأمن الغذائي يتطلب إنشاء وحدتي الوقاية والمخزون الغذائي.

بورسلي لتقليص الدورة المستندية والمحافظة على البيئة

مع تفعيل الخطط التي سبق ان وضعها لتتشجير الكويت، الامر الذي ستكون له انعكاسات على البيئة المحلية. أوضح بورسلي أنه سيسعى مع زملائه في المجلس البلدي في حال ترشحه بإذن الله تعالى إلى التفاسق على منظومة متكاملة لتجسيم الكويت واعدتها درة الخليج مرة أخرى وذلك عبر سواعد ابنائها من الشباب الذي يسعى لخدمة وطنه بشكل فعال، لافتاً إلى انه سيسعى أيضاً إلى تطوير العاصمة مع المحافظة على الهوية الكويتية وذلك للقضاء على الفوضى العمرانية التي بدأنا نراها حالياً في الأبراج التي يتم تشييدها دون مراعاة للاطر المعمارية التي يجب ان تتميز بها الكويت. وأشار بورسلي إلى ان اجندته ستكون قائمة على كل ما يخدم المواطن، ومن بين ذلك السعي

تنظيم الهيكل التنظيمي والاداري للبلدية، وضرورة أن تسود ثقافة التعاون بين المجلس البلدي ووزير البلدية وجهازه التنفيذي فألمجلس والبلدية يكمل أحدهما الآخر وتعاونهما سيسبب بلا شك في مصلحة الوطن والمواطن، وعلى وزير البلدية أن يأخذ في عين الاعتبار أن غالبية أعضاء المجلس البلدي هم أعضاء متخوئين. وأضاف بورسلي من القضايا المهمة التي سيسعى إلى إيجاد حلول عاجلة لها من خلال التنسيق بين جميع أجهزة الدولة هي المحافظة على البيئة، وذلك من خلال طرح منظومة متكاملة المعالم للنهوض بالوضع البيئي في جميع المجالات من خلال تطبيق سياسة التواب والعقاب على الجميع وذلك من أجل كويت الغد والاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في مجالات الحفاظ على البيئة وذلك بالتزامن

أكد مرشح المجلس البلدي في الدائرة الرابعة راشد بورسلي انه يضرع خارطة طريق للنهوض بالخدمات التي يحتاجها المواطن في معاملاته في البلدية وذلك من خلال التركيز على تقليص الدورة المستندية للمعاملات، وذلك عبر القضاء على الروتين والبيروقراطية التي تطارد المواطنين في معاملاتهم من خلال تطبيق نظام المبكنة للإجراءات بحيث يستطيع المواطن ان ينهي جميع معاملاته عبر الحكومة الإلكترونية وفق شروط محددة ومتعارف عليها عالمياً. وقال بورسلي في تصريح صحافي بمناسبة ترشحه في الدورة التكميلية للمجلس البلدي ان لديه حزمة من الأفكار التي تمت راسستها بشكل علمي وفني للمساعدة على إيجاد حلول عملية للاشكاليات التي يعاني منها المجتمع الكويتي وفي مقدمتها إعادة



راشد بورسلي

أكد خلال ندوة في بيان أن الانفلتات الرقابي وراء انتشار ظاهرة اللحوم الفاسدة الكندري لإنشاء الهيئة العامة للغذاء وزيادة مفتشي الرقابة

بعضوية كل من وزارات الصحة والداخلية والتجارة والبلدية والجمارك، ويكون من مهامه حماية الناس من الأغذية التي فقدت مواصفات الجودة الغذائية ومنعها من التداول في الأسواق (فالوقاية خير من العلاج). وبين أن الأمن الغذائي يتطلب إنشاء وحدتي الوقاية والمخزون الغذائي.

بعضوية كل من وزارات الصحة والداخلية والتجارة والبلدية والجمارك، ويكون من مهامه حماية الناس من الأغذية التي فقدت مواصفات الجودة الغذائية ومنعها من التداول في الأسواق (فالوقاية خير من العلاج). وبين أن الأمن الغذائي يتطلب إنشاء وحدتي الوقاية والمخزون الغذائي.

بعضوية كل من وزارات الصحة والداخلية والتجارة والبلدية والجمارك، ويكون من مهامه حماية الناس من الأغذية التي فقدت مواصفات الجودة الغذائية ومنعها من التداول في الأسواق (فالوقاية خير من العلاج). وبين أن الأمن الغذائي يتطلب إنشاء وحدتي الوقاية والمخزون الغذائي.

بعضوية كل من وزارات الصحة والداخلية والتجارة والبلدية والجمارك، ويكون من مهامه حماية الناس من الأغذية التي فقدت مواصفات الجودة الغذائية ومنعها من التداول في الأسواق (فالوقاية خير من العلاج). وبين أن الأمن الغذائي يتطلب إنشاء وحدتي الوقاية والمخزون الغذائي.

بعضوية كل من وزارات الصحة والداخلية والتجارة والبلدية والجمارك، ويكون من مهامه حماية الناس من الأغذية التي فقدت مواصفات الجودة الغذائية ومنعها من التداول في الأسواق (فالوقاية خير من العلاج). وبين أن الأمن الغذائي يتطلب إنشاء وحدتي الوقاية والمخزون الغذائي.

بعضوية كل من وزارات الصحة والداخلية والتجارة والبلدية والجمارك، ويكون من مهامه حماية الناس من الأغذية التي فقدت مواصفات الجودة الغذائية ومنعها من التداول في الأسواق (فالوقاية خير من العلاج). وبين أن الأمن الغذائي يتطلب إنشاء وحدتي الوقاية والمخزون الغذائي.



عبدالله الكندري

طالب مرشح المجلس البلدي المحامي عبدالله الكندري بضرورة الإسراع في إنشاء الهيئة العامة للغذاء منتقداً في الوقت ذاته لوائح وقوانين وإجراءات البلدية المتعلقة برقابة وضمان جودة المواد والسلع الغذائية المتوافرة في السوق مؤكداً أنها ساهمت كثيراً في بروز ظاهرة الأغذية الفاسدة خلال الفترة الأخيرة.

وقال الكندري خلال الندوة التي أقيمت بمنطقة بيان مساء أمس الأول أن عدد مخالفات الأغذية الفاسدة يزداد يوماً بعد يوم بشكل مخيف، كاشفاً عن أن الإحصاءات الصادرة من إدارة البحوث والإحصاء في البلدية تظهر عام 2009 شهدت ما يقارب 16573 مخالفة أمام عام 2010 فارتفع هذا المعدل إلى 21022 مخالفة، وينسبة زيادة تقدر بـ 7.9%.

ونكر أن عدد المخالفات المسجلة ضد الشركات والمطاعم والحلات في نوفمبر 2011 بلغ 521 (ضحايا) نظافة وإعلانات وإغلاقات طرق وأغذية وبناد) أما في ديسمبر 2011 فقد ارتفع العدد كثيراً ليصل إلى 1244. وأكد أن هذا الكم الهائل من



فيصل العمر